مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 172 (من 20 إلى 27 أغسطس/آب 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

سياسة أمريكا المضطربة بأفغانستان

- مراحل حرب الولايات المتحدة الأمريكية بأفغانستان.....3
- سياسة أوباما المضطربة تجاه أفغانستان.....4
- عوامل تقلب سياسية أوباما تجاه أفغانستان..... 5
- عودة الأمريكيين إلى ميدان العراك وتأثيراتها على السلم والحرب.....6

استيراد الأدوية الرديئة في أفغانستان؛ الأسباب والعلاج

- الاستيراد غير القانوني للأدوية.....9
- مراقبة الجودة..... 9
- الحاجة إلى تعديل قوانين التأمين.....10
- سبل العلاج.....11

مقدمة

أُرسل 100 جندي أمريكي إلى هلمند الأسبوع الماضي ورافق ذلك مقتل جندي وجرح آخر في المحافظة. مع أن القوات الأجنبية كانت تدرب القوات الأفغانية منذ يناير 2015 في إطار مهمة الدعم الحازم إلا أنه يظهر أن القوات الأمريكية عائدة لميادين الحرب.

في السنوات الست الماضية غير الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسته العسكرية في أفغانستان عدة مرات وبنحوٍ ما كانت سياسته مضطربة. وفي هذا العدد من تحليل الأسبوع قد تم تحليل أسباب هذا التغيير في سياسة أمريكا العسكرية بأفغانستان وتأثيرات الصلاحيات الجديدة المعطاة للقوات الأمريكية على مسيرة الحرب والسلم الأفغانية.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون عن استيراد الأدوية الرديئة والمغشوشة في البلد. في مؤتمر صحفي عُقد الأسبوع الماضي صرح المسؤولون بوزارة الصحة العامة أن أكثر من نصف الأدوية المستوردة إلى أفغانستان يتم استيرادها بطرق غير قانونية. خلال عقدٍ ونصف مضى على الرغم من الإنجازات المحققة في قطاع الصحة يُعد استيراد الأدوية غير المصرحة والمغشوشة مشكلة مهمة، ليس ذلك فحسب بل لوحظ تضخم هذه المشكلة.

في هذا العدد من تحليل الأسبوع تقرؤون تحليل مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية للموضوعين المذكورين.

سياسة أمريكا المضطربة بأفغانستان

منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها مكررا حيال سحب قواتها من أفغانستان، ومؤخراً خالفت سياستها حيث نشرت جنودها في أرض المعركة بعد أن احتدت الحرب بين القوات الأمنية الأفغانية وحركة طالبان في محافظتي هِلمند و كندوز.

ما هي استراتيجية القوات الأمريكية بأفغانستان؟ ولماذا تتخذ سياسة مذبذبة؟ وما هي تأثيرات عودة القوات الأمريكية لميادين الحرب على مسيرة الحكومة في السلم والحرب؟ أسئلة سيتم تحليلها في هذا المقال.

مراحل حرب الولايات المتحدة الأمريكية بأفغانستان

حاز المحافظون السلطة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2000، وحسب سياستهم فإنه أينما برز تهديد يهدد مصالح أمريكا أو من أي مكانٍ ظهر احتمال الهجوم على أرض أمريكا، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن هجوما يحول دون ذلك الخطر. لذا شن جورج بوش الحروب الدامية بأفغانستان والعراق في 2001 و 2003.

بشكل كُلي كانت لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفغانستان ثلاث مراحل: أولها إسقاط نظام طالبان واستبدالها بحكومة جديدة. وعندما عاودت حركة طالبان القتال قامت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلتها الثانية بزيادة عدد قواتها في أفغانستان. في المرحلة الثالثة عندما ازداد عدد القتلى من القوات الأمريكية وارتفعت أصوات بأصداء واسعة داخل أمريكا تنتقد حرب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان؛ بدأت أمريكا حملتها بسحب قواتها من أفغانستان نهاية عام 2011.

إضافة إلى سحب قواتها أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون لها قواعد عسكرية بأفغانستان، الأمر الذي أحرزته بعد الاتفاقية الأمنية الثنائية التي عقدتها مع حكومة الوحدة الوطنية.

سياسة أوباما المضطربة تجاه أفغانستان

بعد تصعيد الحرب وازدياد التوتر الأمني قام جورج بوش ولأول مرةٍ بتغيير سياسته تجاه أفغانستان عام 2006 وزاد في عدد الجنود في أفغانستان. في ذلك الوقت كان باراك أوباما عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي وكان يؤكد على حرب الولايات المتحدة بأفغانستان أكثر من حربها في العراق؛ لأن أمريكا حسب اعتقاده هُوجمت من أفغانستان ويُحتمل أن تحصل هجمات أخرى من هذا البلدِ على الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما تقلد أوباما الرئاسة بالولايات المتحدة الأمريكية، أعلن عام 2008 عن خطته لزيادة عدد الجنود الأمريكيين بأفغانستان، وعلى الصعيد المقابل أعلن عن بدء انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان بعد عام 2011.

مباشرة عقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 2014 وقعت الحكومة الأفغانية الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والناتو والتي بناءً عليها يبقى 9800 جندي أمريكي و 2000 جندي من قوات الناتو في أفغانستان بعد 2014 ، وفي 2016 ينتصف هذا العدد. تم إيقاف هذه الاستراتيجية عندما زار الرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2015 ووافق أوباما على بقاء 9800 جندي أمريكي بأفغانستان إلى 2015. وعندما سقطت محافظة كندوز بيد طالبان غير أوباما

استراتجيته مرة أخرى وصرح بأنه سيُبقي 9800 جندي أمريكي حتى نهاية عام 2016 وسيُقلّص هذا العدد إلى 5500 جندي في أول شهرٍ من عام 2017. إلا أن أوباما أعلن في شهر يوليو 2016 أن 8400 جندي فقط سيبقون في أفغانستان حتى نهاية عام 2016.

عوامل تقلب سياسية أوباما تجاه أفغانستان

منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مدد باراك أوباما أمد انسحاب القوات الأمريكية عدة مرات. تقف العوامل التالية وراء التغير في سياسة أوباما:

- **الحصول على تأييد الديمقراطيين؛** بعد عام 2006 ازداد عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان مما جعل الشعب الأمريكي يقف وقفة مضادة للحرب الأمريكية بالعراق وأفغانستان. في 2008 فاز الحزب الديمقراطي بالانتخابات الرئاسية الأمريكية تحت شعار إنهاء الحرب بالعراق وأفغانستان. حسب إحدى الاستطلاعات وُجد أن نسبة 73% من الديمقراطيين أيدوا انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في أقرب وقتٍ ممكن[1].
- **الضغط على كرزاي؛** عام 2009 حاولت أمريكا عن طريق مبعوثها الخاص للشأن الأفغاني والباكستاني ريتشارد هولبروك التدخل في الانتخابات الأفغانية وفيما بعد نُشرت رسالة من البريد الإلكتروني للسفير الأمريكي بأفغانستان أيكن بيري عبر موقع ويكيليكس سمّى فيها كرزاي بـ (الصديق الغير استراتيجي). أثرت الحادثتان إلى حد بالغ على العلاقات بين كابل وواشنطن. بعد تدهور العلاقة وعندما رفض كرزاي التوقيع على الاتفاقية الثنائية الأمنية أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بتصريحاتها هذه الضغط على كرزاي.
- **تجربة العراق والخوف من لوم التاريخ؛** على الرغم من أن أوباما عُرف بأنه الشخص الذي وضع نهاية للحرب في العراق وقلل خسائر القوات الأمريكية بأفغانستان؛ مع ذلك انتُقد عليه أنه ترك

[1] اقرأ الدراسة التي أُجريت من قِبل PEW على الرابط التالي:
http://www.pewresearch.org/daily-number/majority-support-quick-troop-withdrawal-from-afghanistan/

العراق عام 2011 في حالة اقتتال داخلي أعقبه ظهور داعش الذي سيطر على مساحات عديدة. لذا يخشى أوباما من أن يترك أفغانستان تحت سيطرة الجماعات المسلحة أو تحت وطأة اقتتال داخلي.

- **مصالح إقليمية؛** تقع أفغانستان بين روسيا وبين آسيا الوسطى وإيران وباكستان والصين ويُعتبر موقعها الجغرافي قيماً جداً. التحولات أخذت تطرأ في هذا الإقليم منذ سنوات عديدة حيث أنه من جانبٍ أخذ موضوع الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا يُطرح مجددا والدولتان تواجهان بعضهما في أوكرانيا وجورجيا وروسيا؛ ومن جانبٍ آخر بدأت الصين بمشروعيها المهمين - درب الحرير الجديد والمنطقة الاقتصادية الصينية الباكستانية-. إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة مقترضة من الصين أكثر من أي دولة أخرى وموقفها الحالي مخالف لموقف الصين في قضية بحر الصين الجنوبي.
- **تشتت التركيز في عدة أقاليم والاضطراب في وضع الأولويات؛** حاليا فإن تركيز الولايات المتحدة مشتت بين أفغانستان والعراق وسوريا؛ من جانبٍ بسبب العراق وسوريا وإيران لا تستطيع أمريكا أن تترك روسيا طليقة العنان في الشرق الأوسط (حاليا بعد الانقلاب الفاشل بتركيا، أنقرة تقترب من روسيا)؛ ومن جانبٍ آخر لا تستطيع أن تحول اهتمامها وتركيزها من أفغانستان لما يحدث في الوضع الراهن من تغييرات مهمة في هذا الإقليم.

عودة الأمريكيين إلى ميدان العراك وتأثيراتها على السلم والحرب

بناء على المعلومات المتوفرة، دخلت القوات الأمريكية أرض المعركة خلال عمليات استعادة مدينة كندوز؛ وعقب ذلك ضَعُف دور الولايات المتحدة في ميدان الحرب حتى الشهر الأول من 2016. في فبراير وأبريل نشرت الصحف الغربية تقاريرا تفيد أنه بعد 2014 عاد الجنود الأمريكيون مرة أخرى إلى محافظة هلمند[2].

في الثالث عشر من يوليو 2016، قام وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر بزيارة لأفغانستان وفي مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأفغاني أشرف غني ذكر أنه تم إعطاء صلاحيات جديدة للقوات الأمريكية في

[2] اقرأ تقرير شهر فبراير هنا: http://www.nytimes.com/2016/02/10/world/asia/us-troops-helmand-province-afghanistan.html?_r=0
ولشهر أبريل اقرأ تقرير واشنطن بوست: https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/us-troops-are-back-in-restive-afghan-province-a-year-after-withdrawal/2016/04/07/d3c6086a-fc19-11e5-813a-90ab563f0dde_story.html

أفغانستان حيال حربها مع حركة طالبان الأفغانية. مسبقا كانت القوات الأمريكية تشن عمليات على طالبان فقط في حال طُلب منها ذلك، ولكن مع الصلاحيات الجديدة فبإمكان القوات الأمريكية أن تشن عملياتٍ جوية قبل بروز الخطر أو عند كشف الخطر. [3]

الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت 100 جندي إلى هلمند الأسبوع الماضي من أجل المساعدة في تدريب القوات الأفغانية؛ وقد قُتل جندي أمريكي وأُصيب آخر نتيجة لانفجار لغم مزروع في الطريق.

على الرغم من أن عودة القوات الأمريكية وقوات الناتو إلى ساحات الحرب سيدعم معنويات الحكومة الأفغانية وكما صرحت الحكومة بأن هذا الأمر سيرفع معنويات القوات الأمنية؛ ولكن سيكون لذلك تأثير سيء على الحرب والسلم بأفغانستان؛ لأن حركة طالبان أصدرت بياناً حول عودة القوات الأمريكية إلى هلمند مما سيعطي دافعا للمقاتلين نحو القتال.

[3] لمزيد من المعلومات:: http://1tvnews.af/en/news/afghanistan/23512-new-powers-let-us-forces-take-fight-to-taliban--carter

استيراد الأدوية الرديئة في أفغانستان؛ الأسباب والعلاج

تدهور الوضع الأمني جعل أفغانستان بلداً مستهلكاً للأدوية، وقد صرح المسؤولون بوزارة الصحة العامة بأفغانستان أن المبالغ المُنفقة في البلد في مجال الأدوية تصل إلى حوالي 650 مليون دولار أمريكي، منها 180 مليون دولار تُصرف في أدوية القطاع الحكومي (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الصحة).

من جانب آخر تستورد أفغانستان حالياً 95% من حاجتها الدوائية من خارج البلد، ولكن ورود الأدوية الرديئة والمقلدة والمغشوشة والمنقضية الصلاحية إلى البلد عرّض صحة المواطنين للخطر. انعدام الجودة في الأدوية المستوردة تسببت في اختيار المواطنين السفر للخارج من أجل العلاج.

في هذا الجزء من تحليل الأسبوع نتناول أسباب استيراد الأدوية الرديئة والمقلدة والمغشوشة إلى البلد، وطرق معالجة هذه المشكلة.

الاستيراد غير القانوني للأدوية

شهد البلد في السنوات الأخيرة أعمالاً في مختلف مجالات الصحة بمبالغ تصل إلى ملايين الدولارات. تم إنشاء وصيانة مئات المستشفيات والمستوصفات في مختلف أنحاء البلد وطُورت تشكيلاتها الإدارية، إلا أنه لم يُلاحظ إنجاز محسوس وملموس في جانب تنظيم ومراقبة الأدوية؛ كما يُرى أنه مع تقدم الأيام تزاداد الأدوية المغشوشة والمقلدة المعروضة في السوق مما يرجع سببه إلى الضعف الإداري في الإدارات المعنية.

حسب المسؤولين بوزارة الصحة العامة فإن نسبة 40% إلى 55% من الأدوية المستوردة إلى أفغانستان تدخل إلى البلاد بالتهريب والطرق غير القانونية، الأمر الذي أدى إلى استيراد الأدوية الرديئة والمقلدة في أسواق أفغانستان. لذا يُعتبر تهريب الأدوية تحدياً صعباً أمام وزارة الصحة العامة والتجار الذين يستوردون الأدوية من الدول الأخرى بطريقةٍ قانونية.

تخضع الأدوية المستوردة إلى أفغانستان للرقابة من عدة جهات، إلا أن عدم وجود الآلية والتنسيق بين الإدارات الحكومية مثل وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الصحة العامة أفضى إلى ورود مئات الأطنان من الأدوية الرديئة والمغشوشة سنوياً من الدول المجاورة إلى البلد عن طريق التهريب.

ويشكل الفساد في الإدارات المعنية الحكومية عاملاً محورياً آخر ترتبط به جميع العوامل الأخرى؛ حيث يحكم الفساد جميعَ المراحل التي تمر بها الأدوية الرديئة منذ دخولها إلى أفغانستان إلى اكتمال عملية الضبط والمراقبة والإجراءات الجمركية وانتهاءً بعرضها في السوق.

مراقبة الجودة

في الوقت الراهن تعتمد أفغانستان في جلبِ أدويتها على باكستان بنسبة 35%، والهند بنسبة 25% وإيران بنسبة 15%، وتُستورد الكمية الباقية من الصين والإمارات والدول الأخرى. في السنوات الأخيرة الماضية أُنشئت نحو 300 شركة في باكستان وحدها لإنتاج الأدوية الرديئة وإرسالها إلى أفغانستان مختومة بشعارات مقلدة لشركات باكستانية معتمدة، وهذه الأدوية أُنتجت خصيصاً لتُستهلك في السوق الأفغاني.

تدخل هذه الأدوية عبر الحدود المشتركة مع الدول المجاورة وتخضع لإجراءات الجمارك تحت مراقبة وزارة الداخلية وإشراف إدارة الأمن الوطني ووزارة الصحة العامة، ونتيجةً لعدم التنسيق والتعاون المنسجم بين الإدارات المعنية تتم إجراءات دخول هذه الأدوية وتُعرض في السوق.

حسب الدراسة الصادرة من وزارة الصحة العامة عام 2015 فإنه من جملة 1000 شركة مسجلة بوزارة الصحة العامة توجد فقط 200 شركة تستورد الأدوية بالجودة المطلوبة. وطبقا لدراسة اللجنة المشتركة للرقابة والتقييم بمركز مكافحة الفساد الإداري فقد وُجد أن إدارة دعم الاستثمار بأفغانستان (AISA) أو وزارة التجارة والصناعة تمنح تصاريح الاستثمار للراغبين بدون تطبيق أي معايير وبعد ذلك لا تتم مراقبة عمل الشركات التي حصلت على التصاريح. من جانبٍ آخر فقد مرت سبع سنين ولم تُجدد قائمة الأدوية المسموحة في حين أنه يُضاف سنوياً 50 إلى 60 نوع دواء إلى هذه القائمة.

عدم وجود المختبرات الحديثة والمعيارية على الحدود وقلة الكوادر المتخصصة التي تحسن استخدام الأجهزة الحديثة بالمختبرات وخصوصاً في المحافظات عاملٌ آخر من عوامل استيراد الأدوية الرديئة إلى أفغانستان. يُذكر أن وزراة الصحة العامة في السنوات الأخيرة أمّنت لأجهزة طبية متطورة إلا أن انخفاض المستوى التخصصي وعدم وجود الكوادر الخبيرة في مجال التقنية الطبية بالبلد أدى إلى عطب عدد من هذه الأجهزة بسبب الاستخدام الخاطئ.

ومن المشاكل أيضا في هذا الصدد عملية نقل الأدوية بالشاحنات التي تقطع مسيرة 15 إلى 30 يوماً في طريقها من باكستان وإيران مع عدم توافر أجهزة التبريد بهذه الشاحنات وأحياناً تصل درجة الحرارة داخل الشاحنات إلى أعلى من 40 درجة مئوية وتبقى عالية لمدة أيام في بعض المدن وخاصة في كراتشي و لاهور و بيشاور وقندهار و ننجرهار.

الحاجة إلى تعديل قوانين التأمين

قوانين التأمين بأفغانستان قاصرة وليست عمليةً (تطبيقية) لتأمين الوسائل والأجهزة ليس فقط في المجال الطبي بل كذلك في المجالات التجارية والمهنية الأخرى كما هو مُشاهدٌ في شركة برشنا (الشركة المولدة للكهرباء بأفغانستان) وشركة آريانا للخطوط الهوائية الأفغانية، وهناك حاجةٌ لإعداد آليات مستقلة لكل هذه

المراكز بما يتطابق مع نمطها التجاري. قانون التأمين المعتمد عام 2008 لا يوضح كيفية استيراد الأدوية جيدا، وقانون الأدوية الصادر عام 2007 سهّل استيراد الأدوية إلى حدٍ كبير.

نظام التسعير لتأمين البضائع وتقييد الأسعار المنخفضة في قانون التأمين بأفغانستان يُعتبر أحد المشاكل المهمة في طريق تأمين الأدوية حيث أن النظام يُلزم الشركات المستوردة أن تبحث عن الأدوية الأقل سعرا في أسواق الدول المنتجة للدواء وتكون المنافسة بين الشركات المستوردة على أساس هذه الأسعار النازلة.

يشكل هذا الأمر تحديا هاما وفي الوقت ذاته ذريعةً لتجار الأدوية ويهيئ المناخ للفساد في الإدارات المرتبطة.

سبل العلاج

من أجل منع استيراد الأدوية الرديئة يلزم اتخاذ الخطوات التالية:

- سن قوانين صارمة مقابل الأفراد والشركات الناشطة في تهريب وبيع الأدوية الرديئة.
- تقنين وتطبيق آلية إنتاج واستيراد الأدوية والإشراف على تنظيمها.
- رفع الكفاءة المهنية والتخصصية لدى الكوادر في مجال استخدام التقنية الطبية خصوصاً في المحافظات.
- إيجاد آلية معينة لتعزيز التنسيق بين الإدارات المعنية باستيراد الأدوية ومعالجتها.
- دعم استثمارات القطاع الخاص في مجال إنتاج الأدوية داخل البلد.
- الحصول على تصديق وتوثيق للأدويةِ أفغانيةِ الإنتاج من أحدى الشركات العالمية المعتبرة في إنتاج الأدوية.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.